

محطة أخيرة

ساطع نور الدين

المعلومات الواردة من واشنطن تفيد أن إدارة الرئيس جورج بوش تنوي تأجيل أي بحث في الملف اللبناني إلى مطلع العام المقبل، وتميل إلى عدم التعامل مع التقرير النهائي للمحقق الدولي القاضي ديتليف ميليس فور صدوره المرتقب في أواخر الشهر المقبل، بل هي تتمنى تمديد التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

يقال إن السبب إجرائي وليس له أي بعد سياسي: تواجه الإدارة الأميركية في الأشهر الثلاثة المقبلة جدول أعمال اقليميا حافلا يبدأ بالاستفتاء المرتقب على الدستور العراقي منتصف الشهر المقبل ولا ينتهي بالانتخابات العامة المفترضة في منتصف كانون الاول المقبل، ويمر بالنقاش الدولي المتصاعد حول البرنامج النووي الإيراني والذي يتوقع أن يؤدي الى بلورة موقف اميركي وأوروبي حاسم من طهران.. ولا يستبعد ان يفرض الموضوع الفلسطيني نفسه سواء نتيجة انفجار الوضع في الضفة الغربية كما هو مرجح، او نتيجة توجه إسرائيل الى انتخابات نيابية مبكرة في مطلع العام المقبل كما هو وارد.

هذه الأولويات منطقية جدا وهي تبرر بالفعل تأجيل موضوع طراً صدفة على جدول الاعمال الأميركي، لكنه لم يكلف إدارة الرئيس بوش الكثير من العناء والجهد او المال، بل تحول الى مثال جذاب يستخدم في الخطاب الرسمي الخاص بنشر الحرية والديموقراطية في العالمين العربي والاسلامي، ويكاد يختزل ذلك الخطاب الذي فرغ من مضمونه في أفغانستان والعراق ومصر وغيرها..

لكن هذا التبرير لا يستقيم مع واقع الحال في لبنان، فالرعاية الأميركية للشأن الداخلي اللبناني كانت ولا تزال تقتصر على تحريك سفيرها في بيروت جيفري فيلتمان الذي يتنقل بسهولة هذه الايام بين الانقسامات والخلافات اللبنانية ويساهم في سد فراغ سياسي هائل في بلد لم يغادر حقبة

القناصل، وربما لن يغادرها أبدا.. مهما كان مضمون تقرير ميليس النهائي الذي سينص حتما على ما يعرفه اللبنانيون جميعا وعلى ما استقاه منهم من معلومات وإفادات، ولن يؤدي بالتالي إلى أي انقلاب أو تحول مفاجئ في المسار اللبناني أهم من الانقلابات التي حصلت على مدى الأشهر السبعة الماضية.

الوفود اللبنانية التي زارت نيويورك وواشنطن في الأسبوعين الماضيين سمعت من الأميركيين والأوروبيين أيضا ما يمهد لذلك القرار بالتأجيل ويفسره: كان هناك تفهم عام وتسامح إزاء الإيقاع البطيء الذي قرر لبنان اعتماده في مقاربته لعدد من المسائل الجوهرية مثل سلاح حزب الله والمخيمات الفلسطينية.. ولم يكن هناك أي حوار أو حتى همس حول سوريا والعلاقات اللبنانية السورية، وهو العنوان الأهم في السياق اللبناني والدولي.

التأجيل حتمي، لأن مبرراته واقعية. لكن دوافعه لا تعني إعطاء لبنان فسحة من الوقت لا يحتاجها أصلا بل يخشاها بشدة.. بقدر ما توحي بأن سوريا هي المعنية أساسا بتلك المهلة الزمنية القصيرة نسبيا، للوصول إلى الحقائق السياسية التي يفترض استخلاصها من تقرير ميليس النهائي.